

## الأصول في النحو

وقد قال قومٌ على قولٍ مَنْ قالَ : سَطَّيْنَةُ أَنْهَا ( أُوْفُعُلَانَةُ ) وَغَيْرُهَا  
الْجَمْعُ فَجُعِلَ النونُ كَأَنَّهَا مِنَ الْأَصْلِ كما قالوا : مَسِيلٌ وَمُسْلَانٌ وَهَذَا مَذْهَبُ  
وَهوَ قَلِيلٌ وَالْقِيَاسُ فِي نَحْوِ هَذَا أَنَّ تَكُونَ الْهَمْزَةُ هِيَ الزِّيَادَةُ .  
وقد قال بعضُ العربِ ( مُتَسَطِّطٌ ) فهذا يدلُّ على أَنَّ ( أُسْطُوَاذَةُ )  
أُوْفُعُوَالَةُ وَأَشْبَاهُهَا نَحْوُ : ( أُرْجُوَانَةُ وَأُقْحُوَانَةُ ) الْهَمْزَةُ فِيهَا زَائِدَةٌ لِأَنَّ  
الْألفَ وَالنونَ كَأَنَّهُمَا زِيدَا عَلَى ( أُوْفُعَلٍ ) وَلَا يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ ( فُوْعُلُوٌ ) وَمَعَ  
ذَلِكَ إِنَّ الْوَاوَ لَوْ جَعَلَهَا زَائِدَةً لَكَانَتْ إِلَى جَنْبِ زَائِدَتَيْنِ وَهَذَا لَا يَكَادُ يَكُونُ .  
قالَ : وَأَمَّا مُوسَى فَالْمِيمُ هِيَ الزَائِدَةُ لِأَنَّ ( مُفْعَلٍ ) أَكْثَرُ مِنْ ( فُوْعَلٍ )  
مُفْعَلٌ يُبْنَى مِنْ كُلِّ ( أُوْفُعَلْتُ ) وَيُدَلِّسُكَ عَلَى أَزْهٍ ( مُفْعَلٌ ) أَزْهٍ  
يُصْرَفُ فِي النِّكَرَةِ . وَ ( فُوْعَلٍ ) لَا تُصْرَفُ عَلَى حَالٍ .  
الضَرْبُ الثَّانِي مَا قِيَسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ :  
هَذَا النِّوعُ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : مَا بُنِيَ مِنْ حُرُوفِ الصِّحَةِ وَأُلْحِقَ بِمَا هُوَ  
غَيْرُ مَضَاعِفٍ وَالْقِسْمُ الْآخَرُ : مَا بُنِيَ مِنَ الْمُعْتَلِّ بِنَاءِ الصِّحِّحِ وَلَمْ يَجِدْ فِي كَلَامِهِمْ  
مِثْلُهُ إِلَّا مِنَ الصِّحِّحِ .  
النِّوعُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ الْمُلْحَقُ إِذَا سُئِلْتَ كَيْفَ تَبْنِي مِثْلَ ( جَعْفَرٍ ) مِنْ ضَرْبِ  
قَلْتِ : ضَرْبِ بَبٍ وَمِنْ ( عَلِمَ ) قَلْتِ : عِلْمَمٌ . وَمِنْ طَرَفٍ قَلْتِ : ( طَرَفٌ وَفٌ )  
وَإِنَّ كَانَ فَعْلًا فَكَذَلِكَ تُجْرِيهِ مَجْرَى : دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ .  
وقالَ أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ : الْمَطْرَدُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَنَّ يَكُونُ مَوْضِعُ